الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

ايران: الانتخابات الرئاسية العاشرة

الشعب الايراني يتطلع الى تحقيق اهداف ثورة شباط ١٩٧٩

أحمدي نجاد يقود عملية انقلاب منذ توليه السلطة على اهداف ثورة الخميني

فيما يلي التقرير الذي عممه نافيد شومالي حول الاحداث الاخيرة في ايران. والمدى اذ تنشر نص التقرير تؤكد ان ماورد فيه يعبر عن وجهة نظر كاتبه، وهي تستهدف بذلك الاطلاع على وجهة نظر جهة ايرانية معنية بالوضع في بلادها.

تظاهرات رافضة لنتائج الانتخابات في ايران

خلفية الانتخابات

دخلت ايران الانتخابات الرئاسية العاشرة في ظروف اجتماعية-اقتصادية صعبة.

فأربع سنوات من حكومة احمدي نجاد والسياسات النيوليبرالية التي اتبعتها (وأملاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) جعلت الغالبية العظمى من الطبقة العاملة والشغيلة الايرانية تعاني المشقة والفقر غير المسبوق. ويكشف تفحص سياسات ادارة احمدي نجاد السمات الخاصة للوجهة التي تبنتها هذه الحكومة، التي تنتمي الى الرأسمالية التجارية الكبيرة والبرجوازية البيروقراطية في البلاد، وبعض الاسباب التي تقف وراء الحركة الجماهيرية الشعبية ضد هذا النظام الرجعي. ويمكن تلخيص الاتجاه الرئيسي للسياسات الاجتماعية - الاقتصادية لحكومة احمدي نجاد وبعض نتائجها كما يلي:

١- الخصخصة النيوليبرالية

كان الجدل حول المسار الاقتصادي الذي ينبغي للبلاد ان تتبناه واحداً من اهم ميادين المواجهة بين القوى الرجعية والتقدمية، ابتداءً من اليوم الاول بعد ثورة ١٩٧٩. وكان تضمين المادة ٤٤ في الدستور أحد انجازات ثورة شباط (فبراير) ١٩٧٩. وقد جرى الغاؤها من قبل حكومة احمدي نجاد، في اعقاب أمر رئاسي اصدره "المرشد الأعلى" للنظام. وكانت نتيجة ذلك ان السياسات الاقتصادية العامة للنظام اصبحت منسجمة اكثر من أي وقت مضى مع سياسات ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما جرى تطبيقها بالفعل في بلدان عدة. ويمكن تلمس النتائج الكارثية لهذه السياسات بوضوح في البلدان النامية في العالم. ولقي الأمر الرئاسي لـ"المرشد الأعلى" في ٢٠٠٧ في ما يتعلق بالمادة ٤٤ ترحيباً حاراً من قبل صندوق النقد الدولي. وفي تقرير حول الآفاق الاقتصادية في ايران، قال صندوق النقد الدولي: "اتبعت الحكومة مؤخراً الخصخصة بصورة اكثر جدية. وحسب الأمر الرئاسي الذي أصدره آية الله خامنئي بشأن المادة ٤٤ من الدستور، فان اكثر من ٨٠ في المئة من المنشآت التابعة للدولة يجب ان تجري خصخصتها في السنوات العشر المقبلة. وادى الأمر الرئاسي بشأن المادة ٤٤ الى إنعاش خطط الخصخصة. وستنجز خصخصة المنشآت التابعة للدولة بحلول نهاية الخطة الخمسية."

٢- تفاقم الديون الخارجية وتدمير الانتاج الوطني

كان أحد القرارات السياسية الرئيسية الاخرى لحكومة احمدي نجاد هو فتح الاسواق المحلية امام استيراد السلع الاستهلاكية اكثر من أي وقت مضى، ما أدى الى الحاق الأذى بالانتاج المحلي ومفاقمة ديون ايران. وحسب التقارير التي نشرتها دائرة الجمارك الايرانية، فانه في الاشهر الاربعة الاولى من السنة الايرانية الحالية ابتداءً من ربيع ٢٠٠٨ (بموازاة الارتفاع في قيمة وحجم المواد الخام الصناعية المستوردة كنتيجة للعقوبات المفروضة) حدث ارتفاع حاد في استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية مثل السيارات والغسالات والثلاجات والسكائر والاجهزة السمعية ومواد الزينة ومستحضرات التجميل وما شابه. المؤشر الاقتصادي المهم الآخر هو انه بالرغم من الزيادة الهائلة في عائدات النفط، فان الدين الخارجي لايران لم ينخفض فحسب خلال ولاية احمدي نجاد، بل ارتفع بوتيرة متزايدة. ونقلت صحيفة "كارغوزاران"، في ٩ آذار ٢٠٠٨، عن وكالة انباء الجمهورية الاسلامية، ان "نشرة (بزنس مونيتور انترناشونال) ذكرت في تقريرها الاخير ان الديون الخارجية لايران سترتفع الى اكثر من ٨ مليارات دولار خلال ٤ سنوات.

وفي تقرير الربع الثاني من ٢٠٠٨، قدّرت النشرة الدين الخارجي لايران في السنة الماضية بـ ٢٣،٣ مليار دولار، الذي سيرتفع بمقدار ٥٠٠ مليون دولار هذه السنة ليبلغ ٢٤ مليار دولار. وتعتقد النشرة ان الديون الخارجية لايران في السنوات المقبلة ستتزايد، وانها سترتفع في السنة (الايرانية) ١٣٨٧ (٢٠٠٨) والسنة ١٣٨٨ (٢٠٠٩) الى ٢٦،٣ مليار دولار و٢٨،١ مليار دولار على التوالي، وسترتفع بنفس الوتيرة المتصاعدة الى ٢٩،٢ مليار دولار في ١٣٨٩ (٢٠١٠). وسيعني حدوث زيادة بمقدار مليار دولار ان اجمالي الدين الوطني سيبلغ ٣٠،٢ مليار دولار في ١٣٩٠ (٢٠١١). وفي ١٣٩١ (٢٠١٢) سيصل الدين الخارجي لايران الى ٣١،٦ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ٨،١ مليار دولار بالمقارنة مع الدين الوطني في السنة ١٣٨٥ (٢٠٠٦)."

٣- تفاقم مصاعب الحياة والفقر

بالرغم من ان العثور على احصائيات دقيقة مقبولة حول الفقر في ايران أمر بالغ الصعوبة، فانه يمكن من خلال القراءة بين سطور الاحصائيات المتوافرة استخلاص الاستنتاج الملموس بأن الفقر والفاقة تفاقما خلال فترة حكومة احمدي نجاد. على سبيل المثال، تبيّن دراسة اجراها مؤخراً البنك المركزي (الايراني) ان عدد الاشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفع خلال اول سنتين من الحكومة التاسعة، من ١٨٪ الى ١٩٪. وبالاستناد على هذه الارقام، فان ما بين ١٤ و١٥ مليون شخص يعيشون حالياً تحت خط الفقر. ونقل موقع "نونديش" على الانترنت، في ٨ أيار (مايو) ٢٠٠٨، عن علي أصغري، النائب المسؤول عن الاقتصاد للمكتب الرئاسي للتخطيط والرقابة الاستراتيجية، قوله: "وفقاً للمؤشر الاقتصادي المعلن، فان حوالي ٢٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر".

وتبدو أبعاد تصاعد الفقر والبطالة اكثر وضوحاً عندما تؤخذ بالاعتبار معدلات التضخم وارتفاع كلفة المعيشة. وخلال هذا الصيف، أفاد البنك المركزي للنظام ان "اسعار بعض المواد الغذائية اظهرت زيادة تراوح بين ٤٠٪ و٤٥٪ خلال فترة لا تزيد عن حوالي شهر".

٤- الطبقة العاملة تتعرض الى هجوم

أشارت اللجنة المركزية لحزبنا في اجتماعها الموسع المنعقد في كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٨ الى القضايا المدرجة أعلاه وأولت انتباهاً خاصاً الى معاناة الطبقة العاملة والهجمات المتزايدة من النظام ضد القوى التقدمية. وجاء في الوثيقة الصادرة عن هذا الاجتماع:

"الرفاق الاعزاء

من الواضح ان الظروف المعيشية القاسية للشغيلة ستؤدي الى تنامي السخط والتذمر في صفوفها. وقد شهدنا العام الماضي العشرات من حركات الاحتجاج العمالية، وتظاهرات للعاملين في قطاع التعليم، وحركات احتجاجية ضخمة للطلبة، وايضاً استمرار نضال النساء ضد الحكومة وسياساتها. كما واجهت الطبقة العاملة الايرانية تحدياً صعباً السنة الماضية. ان أحد الميادين المهمة للنضال النقابي للعمال هو النضال ضد العقود المؤقتة، التي روّجت لها ادارة احمدي نجاد ووزارة العمل المناهضة للعمال، وشهد نمواً غير مسبوق. وحسب الاحصائيات التي نشرت في وقت سابق هذه السنة، فان ٨٠٪ من العمال في المصانع وفي الصناعات التحويلية يعملون بموجب عقود مؤقتة تغطي فترة تشغيل تراوح من شهرين و١٠ أيام فقط الى ٦ أشهر. ان جزءاً كبيراً من العمال المؤقتين المشمولين بقانون العمل يعملون في ظل ظروف عبودية بالغة القسوة. وكان لهذا الوضع تأثير سلبي على جهود النشطاء العماليين لتشكيل تنظيمات عمالية مستقلة. بالاضافة الى ذلك، في الاشهر القليلة الماضية، بدأت ادارة احمدي نجاد والبرلمان الرجعي الكلام عن اجراء تغييرات في قانون العمل وسلب حقوق العمال اكثر من السابق. وقد تحركت التنظيمات والنشطاء العماليون بسرعة للتصدي لهذا الموقف. وفي السنوات الاخيرة، أكد حزبنا مراراً ان التشتت وسط العمال والحركة العمالية، أياً كان السبب، سيعيق نمو الحركة النقابية في البلاد في الوقت الحاضر، وسيعطي في النهاية الفرصة للنظام كي يمزق نضالات العمال ويقمعها واحدا تلو الآخر. وواجهت جهود النشطاء العماليين لتشكيل تنظيمات عمالية مستقلة اجراءات وحشية وقمعية من قوات الأمن التابعة للنظام. وبسبب الاعتقالات والمزيد من الضغوط على نشطاء الحركة العمالية، واجهت الجهود في هذا المجال صعوبات متزايدة دون انقطاع".

ومضت الوثيقة الصادرة عن اجتماع اللجنة المركزية لحزبنا لتستنتج ان "النظام، في مواجهة تذمر الجماهير في ارجاء البلاد، الى جانب تبنيه سياسات اقتصادية واجتماعية معادية للشعب، وبهدف منع تناغم وتزامن احتجاجات الشغيلة وصولاً الى تصعيد وتوسيع هذه الاحتجاجات، لجأ الى تصعيد ضغوطه وسياساته القمعية. لكن مواصلة الضغوط والهجمات المنظمة ضد نقابة عمال شركة باصات طهران وضواحيها ("فاهد") والاستمرار باحتجاز منصور اوسانلو (رئيس مجلس الشركة) في أقبية التعذيب التابعة للنظام، وايضاً تصعيد نشاطات القوى القمعية، حتى في "جمعيات العمل الاسلامية"، والزيادة في اجراءات فصل النشطاء العماليين، هي كلها جزء من السياسات التي يتبعها النظام لقمع الحركة العمالية في البلاد. ولا تقتصر السياسات القمعية للنظام على الحركة العمالية بل تطبق ايضاً ضد الحركة الطلابية والحركة النسوية. وفي السنة الماضية، خاضت الحركة الطلابية مواجهة شاملة مع قوات الأمن التابعة للنظام".

٥- التدخل الامبريالي والحركة التقدمية والديمقراطية في ايران

لدى ايران تاريخ طويل ومؤلم من التدخل الامبريالي، وكان احد اهداف الثورة الايرانية الكبرى في ١٩٧٩ وضع حد للتدخل الامريكي - البريطاني في شؤون بلادنا. وفي السنوات الاخيرة، شهد العالم المواجهة المستمرة بين ادارة بوش والنظام الايراني.

وفي السنة الاخيرة من رئاسة بوش ومع تزايد خطر التدخل العسكري في ايران من قبل الامبريالية الامريكية، انضمت القوى التقدمية في ايران، ومن ضمنها حزبنا، الى القوى الاجتماعية المتنامية في تعبئة حركة سلام في ارجاء البلاد تضم القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية. وتعرضت حركة السلام هذه، التي كانت تهدف الى التعبئة ضد خطر الحرب والهجوم الامريكي على ايران، الى قمع منظم من قبل النظام. وضمّت هذه الحركة بشكل أساسي القوى ذاتها التي تخوض الصراع حالياً مع النظام ضد تزوير الانتخابات، وهي تتألف من: طيف واسع نسبياً من القوى السياسية، والحركة النسوية، والحركة الطلابية والحركة العمالية. ومن المهم ايضاً التأكيد مجدداً على ان التوتر المتزايد وسياسات التدخل الامبريالي ضد ايران كانت تربط كما يُزعم بالسياسة النووية لايران. ولابد من التأكيد مجدداً على ان قضية الأزمة النووية والتوترات العالمية الناجمة عنها، التي أدت الى اصدار عدد من القرارات من قبل مجلس الامن التابع للامم المتحدة ضد ايران، وتصعيد الاحتكاك في منطقة الخليج بين النظام الايراني وادارة بوش - بينما تعاني بلدان مجاورة لايران من الحرب وإراقة الدماء والاحتلال من القوات الاجنبية، وتواجه كارثة انسانية ضخمة - يثير فعلاً قلق القوى الوطنية. وفي السنوات الاخيرة، أصر حزب تودة في ايران بثبات على الدفاع عن الحقوق الوطنية للبلاد، بما فيها حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وأكد معارضته القوية لأي تدخل اجنبي في الشؤون المحلية لايران. وقد أعلنا، في الوقت نفسه، ان ترويج هذه السياسات واستغلالها من قبل "المرشد الأعلى" (ولي الفقيه) للنظام يستخدم كغطاء لقمع حقوق الشعب وحرف انتباه الرأي العام عن تصاعد المشاكل المحلية ولتشديد السياسات القمعية. ان السياسات العدوانية والمدمرة للامبريالية في المنطقة التي أدت، تحت أغطية متنوعة، الى احتلال عسكري مباشر لبلدين جارين، والى وجودها العسكري غير المسبوق في الخليج، هي قضايا اخرى مثيرة للقلق لا يمكن تجاهلها.

٦- الانتخابات والأزمة الحالية

لذا جرت الانتخابات الرئاسية الايرانية في ١٢ حزيران على خلفية من مشاق الحياة والفقر المتزايد للجماهير، وتصعيد السياسات القمعية ضد حركة الطبقة العاملة والحركة الطلابية والنسوية وضد المثقفين.

لقد كان المرشحون الاربعة الذين صادق عليهم "مجلس صيانة الدستور"، الجهاز الرقابي الرجعي الذي يخضع لسيطرة اليمين، جميعهم من الموظفين المتفانين والشخصيات البارزة للنظام على مدى الثلاثين سنة الماضية.

كان موسوي رئيس وزراء ايران خلال السنوات الثماني من الحرب الايرانية - العراقية المفروضة من قبل الامبريالية، وغالباً ما كان يشار اليه بوصفه "رئيس الوزراء الاحمر". وكان ينسب اليه الفضل في فرض سيطرة مشددة من الدولة على كل المؤسسات الخاصة وانشاء نظام "حصص تموينية" لدعم الفقراء. كما كان رئيس الوزراء خلال حملة قمع القوى السياسية ومن ضمنها حزبنا. انها حقيقة تاريخية انه خلال عهده كرئيس وزراء، حدثت صدامات مهمة بينه وبين خامنئي ("المرشد الاعلى" الحالي) الذي كان آنذاك رئيساً للجمهورية. وكان الصدام الرئيسي على صعيد السياسة يتعلق برغبة خامنئي في التحرك في اتجاه سياسات نيوليبرالية وخصخصة جماعية للصناعات، التي عارضها موسوي. وكانت الصدامات عنيفة لدرجة ان خامنئي صرح علناً انه لا يريد ان يكون موسوي رئيس وزرائه، لكن هذا الرأي رُفض من قبل الخميني زعيم الجمهورية الاسلامية آنذاك.

وفي اعقاب وفاة الخميني، ألغى الحلف الجديد بين خامنئي ورفسنجاني منصب رئيس الوزراء وأنشأ منصب الرئاسة التنفيذية، الذي أُعطي لرفسنجاني مع تعيين خامنئي في منصب ولي الفقيه ("المرشد الديني الاعلى").

كما ان المرشحين الآخرين معروفون بصورة جيدة. كروبي كان شخصية قيادية خلال عهد الخميني، وشغل منصب رئيس البرلمان لسنوات عديدة. وكان محسن رضائي، المرشح الرابع، قائد الحرس الثوري في الثمانينيات وكان يعتبر واحداً من اكثر الشخصيات رجعية في الحرس ومسؤولاً عن القمع الوحشي للقوى الديمقراطية في ايران. وكان احمدي نجاد شخصية غير معروفة، في وحدة تابعة للقوات الخاصة للحرس الثوري مكلفة بجمع المعلومات الاستخبارية، واتهم بمشاركته في الفريق الارهابي الذي اغتال الزعيم الكردي د. قاسملو في فينا، واشتهر عندما اعلن خامنئي تأييده في الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٥.

٧- نتائج الانتخابات

يدور الكثير من الجدل حول نتائج الانتخابات وقدم المرشحون الثلاثة شكاوى مفصلة حول التزوير الذي شاب الانتخابات. ان الحقيقة المتمثلة بأن نتائج الانتخابات أعلنت في غضون ساعتين من اغلاق مراكز الاقتراع (مع الحاجة الى عدّ حوالي ٤٠ مليون صوت) تكفي بحد ذاتها للكشف عن الكثير. بالاضافة الى ذلك، اعترف النظام نفسه بأنه في ما لا يقل عن ١٧٠ صندوق اقتراع كانت هناك اصوات اكثر من المصوتين. كما تبين، بعد تحليل النتيجة لكل صندوق اقتراع، انه مقابل كل صوت لموسوي يوجد صوتان لأحمدي نجاد مع هامش خطأ ٠،١٪، وهو شيء يكشف الكثير عن مصداقية النتائج التي هي موضع خلاف.

ان حركة الاحتجاج الجماهيرية التي شملت شوارع طهران وكل المدن الرئيسية ضد محاولة النظام المخزية لسرقة الانتخابات هي مرحلة طبيعية من حركة الشعب الايراني من اجل السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وفي يوم السبت ٢٠ حزيران (يونيو)، اطلق النظام القوات الامنية والعسكرية ضد المتظاهرين المسالمين في كل المدن الرئيسية. وهناك تقارير مؤكدة عن قيام قوات الامن باطلاق النار على المتظاهرين العزّل، ما ادى الى قتل عشرات المتظاهرين، وتم فرض حال طوارىء فعلية في طهران ومدن رئيسية، وحظر التجمع السلمي للناس.

ان حزب تودة يدعم كلياً نضال الشعب الايراني ضد النظام الدكتاتوري. ان كادر حزبنا واعضاءه ومؤيديه يشاركون هذه الايام في التظاهرات في شوارع طهران ومدن رئيسية في ايران ويساعدون على تنظيم هذا الكفاح النبيل من اجل التغيير، من اجل السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

اننا ندعو جميع الذين يتابعون الاوضاع الخطيرة في ايران ونحضهم في اتخاذ مواقف تساعد شعب ايران وتحقيق مطالبه من اجل:

× ادانة محاولة النظام سرقة الانتخابات.

× الغاء النتائج المزورة للانتخابات في ١٢ حزيران (يونيو) واعادة الاقتراع.

× ادانة استخدام القوة الغاشمة ضد المتظاهرين الذي أدى بالفعل الى قتل عشرات من المتظاهرين المسالمين الاب رياء.

× الافراج الفوري وغير المشروط للاشخاص الذين اعتقلوا خلال التظاهرات التي جرت مؤخراً.

× السلام والديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية في ايران.

نافيد شومالي
القسم الدولي
اللجنة المركزية حزب تودة - ايران

ايرانيات يطالبن بوقف العنف

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com